

المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي  
والبيئي



المملكة المغربية  
Royaume du Maroc

ⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎ  
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

# رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تجانس السياسات القطاعية

واتفاقيات التبادل الحر:

مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة

إحالة ذاتية رقم 2014 / 16



# رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تجانس السياسات القطاعية

واتفاقيات التبادل الحر:

مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة



طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي 09-60، المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس في سنة 2013 إجراء إحالة ذاتية حول موضوع: تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر

في هذا الإطار، عهدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية بإعداد تقرير في الموضوع.

وخلال الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 24 أبريل 2014، صادق المجلس بالإجماع على الرأي والتقرير حول تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر.

## تمهيد

لقد شكّل العقد المنصرم، دون شك، قطيعة في ما يتعلق بوضع وتفعيل السياسات العمومية، تجسدت أساسا في اعتماد مخططات قطاعية وطنية. وبالموازاة مع ذلك، شهدت هذه الفترة تناميا قويا لتطلعات المغرب التجارية، في سياق إبرام عدد من اتفاقيات التبادل الحر، سواء مع الشركاء الحاليين أو مع شركاء محتملين مستقبلا.

وقد كان لهذه الطفرة النوعية أثر قوي في العمق الاستراتيجي لبلادنا، وفي وضعيتها الاقتصادية آنذاك. وقد ساهمت بنصيب وافر في إدماج المغرب في المبادلات الدولية، وفي عصّنة المجتمع وشروط عيش المواطنين. وبالفعل، يبيّن تحليل التجارب الدولية أنّ كل البلدان التي عرفت تنمية متواصلة قد انخرطت في الانفتاح والعولمة باعتبارهما عنصريّن مهيكليّن لاقتصادياتها.

لكنّ، ورغم أن انفتاح الاقتصاد المغربي يعتبر خياراً وجيهاً وصائباً، إلا أنّ الوقوف عند الدينامية التي يهجهها المغرب، في مجال حكمة الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر ALE، موضوع هذا الرأي، يبرز بوضوح أن تباين النتائج التي تم تحقيقها في مجال النمو، والتوازنات الماكرو-اقتصادية، والتلاؤم بين السياسة الإنتاجية والسياسة التجارية، والتنمية البشرية.

انطلاقاً من هذه المعايير، وبعد تحليل وتصنيف مختلف العناصر، يتضح أن غياب التجانس يمثل العائق الأكبر الذي يحول دون تحقيق الاستفادة المثلى من المؤهلات التي توفرها الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر. لذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحالة ذاتية في موضوع «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر»، مع التركيز على آليات الحكامة والمواكبة وتنظيم أدوار الفاعلين، دون الدخول في تفاصيل تحليل وتقدير كل استراتيجية أو اتفاقية على حدة.

وطبقاً للمبادئ والممارسات التي يهجهها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مختلف أشغاله، تمّ إنجاز هذا التقرير على أساس مسلسل تشاركي وتشاوري واسع، شمل عدداً هاما من جلسات الإنصات مع مؤسسات وهيئات وطنية ودولية، وفاعلين خواص وخبراء. وهو يعتمد على دراسة مقارنة لتشكيلة واسعة من النماذج التنموية: بلدان نجحت في تحقيق تحوّلها الاقتصادي (الشيلي وكوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا)، وبلدان رائدة في الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة وألمانيا)، وبلدان ذات مستوى تنموي قريب من مستوى المغرب، تقود بنجاح سياسة اقتصادية مُوجّهة صوب التصدير (مصر وتونس).

وقد جاءت التوصيات ثمرة لنقاش مكثّف، يعتمد على تحليل واقع الحال، في مواجهة مستلزمات تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة. وتشمل هذه التوصيات الانتظارات المعبر عنها على الخصوص أثناء جلسات الإنصات، والتي تمّ إغناؤها بالدروس المستفادة من أفضل الممارسات على المستوى الدولي. كما أنها تشكّل امتداداً للخيارات الاستراتيجية الكبرى للبلاد: اقتصاد واسع الانفتاح على المبادلات الخارجية، وسياسة عرض تدعمها برامج تنموية طموحة، وسياسة اجتماعية لتوزيع الثروات والحماية الاجتماعية، قادرة على الحدّ من الفقر وضمان نمو طبقة متوسطة ذات دخل محترم.

## الوضعية الراهنة

يَتَّسِم الأداء العمومي بنقائص هيكلية في القيادة المُشتركة بين القطاعات وإدماج الاقتصاد المغربي في العالم، وذلك كالتالي:

• عدم إعطاء الأولوية للمقاربة التشاركية والعمل التشاوري فيما يتعلق ببلورة وتفعيل الاستراتيجيات ذات المدى البعيد. وهذه المقاربة أساسية لاستشراف اقتصاديٍّ أمثل على المدى البعيد، وكذا تطوير الآلة الانتاجية برمتها، وإعطاء الأولوية للمناطق والبلدان المناسبة لتكثيف العلاقات التجارية والتفاوض معها، وبالتالي تطبيق اتفاقيات التبادل الحر؛

• باستثناء بعض المبادرات المحدودة خلال ظرفيات خاصة، مثل الأزمة المالية الأخيرة، ثمة شبه غياب للتشاور بين الفاعلين (العموميين والخواص) في مجال الاستراتيجيات القطاعية على جميع المستويات الرامية إلى تحقيق التقاطع. والملاحظ أنّ الأداء العمومي القطاعي والتجاري لا يبادر إلى تعبئة الفاعلين إلا عند الاضطرار أو الضغط؛

• ليست هناك استراتيجية تطبيقية واضحة ومنظمة لسياسة الانفتاح. فاتفاقيات التبادل الحر لا يتم الإعداد لها إعداداً حقيقياً، بموازاة سياسات المواكبة من أجل الاستفادة المثلى من هذه الاتفاقيات، وخصوصاً للارتقاء في سلسلة الإنتاج ودعم التنافسية الوطنية.

والنتيجة أنّ الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر لا تفضي إلى الآثار المرجوة في مجالات النمو الاقتصادي والتنافسية وخلق مناصب الشغل المؤهلة والتنمية البشرية.

• يسجل الميزان التجاري المغربي عجزاً بنويماً مطّرداً، دون أن تظهر أيّة بوادر للتحوّل. فأغلب اتفاقيات التبادل الحرّ ثنائية كانت أمّ متعددة الأطراف أفضت إلى حصيلة تجارية سلبية.

• حصص المغرب في السوق، والتي تمثل مؤشراً هاماً من مؤشرات التنافسية، ظلت ضعيفة، حيث سجلت معدّلاً قدره 0.11 بالمائة خلال العقد الأوّل من هذا القرن، وهو ما يمثل تراجعاً بالنسبة إلى عقد التسعينيات من القرن الماضي (0.13 بالمائة).

• عدم تمكّن جُلّ الاستراتيجيات القطاعية حالياً من بلوغ الأهداف التي أعلنت عنها في البداية. وعن طريق التقييم المرحلي لهذه الاستراتيجيات هناك تفاوت بين الأهداف المُعلن عنها عند تقديم المخططات، وبين النتائج المحصل عليها.

## توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يقترح المجلس منظومة من التوصيات ترمي إلى تحقيق التجانس بين السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر، اعتمادا على آليات مؤسسية، انسجاما تاما بين السياسات الإنتاجية، وعقلنة استعمال الموارد المشتركة، وملاءمة السياسة الانتاجية بالسياسة التجارية، ذلك أن خلق علاقة مفصلية وثيقة بين تطوير عرض تنافسي في الأسواق الداخلية وتعزيز موقعه في أسواق التصدير يبدو أمرا ضروريا.

وتشتمل هذه المنظومة على أربعة محاور استراتيجية، تتضمن 25 إجراء، تسعى إلى ضمان أجرأتها في إطار رؤية واضحة ومندمجة.

وقد جرى اختيار وبلورة التوصيات الخمس والعشرين المعتمدة وفق المعايير الأربعة التالية:

- قابلية التنفيذ والآثار الإيجابية المرجوة وقدرة المنظومة الاقتصادية المستهدفة على استيعابها؛
- استخلاص الدروس من التجارب الدولية، مع احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمغرب، وتلك المرتبطة بالميزانيات المتوفرة؛
- درجة التأثير في الاتقائية والفعالية والتجانس في العمل العمومي في مجال القيادة المشتركة بين القطاعات واتفاقيات التبادل الحر، من أجل تحقيق طفرة نوعية ملموسة؛
- اندماج وانسجام مجموع التوصيات، من أجل مقارنة شاملة وغير قابلة للتجزئ.



## البنية العامة للمنظومة

1 • تحقيق تجانس السياسات القطاعية					
1. تبني مرجعية زمنية موحدة (3 سنوات و2020)	2. التفصيل المجالي	3. التدبير المشترك للموارد المقتسمة	4. مقارنة تعاقدية مع الجهات والمؤسسات العمومية	5. وضع هيئات للقيادة والمؤسسات العمومية	6. انتظام السياسات العمومية في أقطاب
2 • تشاور وإشراك قوي للنسيج الإنتاجي					
تدابير ذات طابع مؤسساتي					
7. دعم القدرات الوطنية في مجال الموارد البشرية	8. إعادة هيكلة الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص	9. إدماج النقابات والمجتمع المدني في دعم السياسات القطاعية والدولية	10. تطوير الشراكات بين القطاعات العمومي والخاص وتوسيع دائرة أهدافها		
إجراءات للمواكبة					
11. تأهيل القوانين الخاصة بالمعايير المغربية	12. تشجيع بروز مقاولات صغرى ومتوسطة وطنية رائدة وبروز قاطرات كفيلة بخلق دينامية كبرى في مسارها	13. ديمومة الية "عقود النمو" وتوسيع قاعدة المستهدفين	14. وضع محفزات ضريبية وتأمين نظم تمويل وتأمين الصادرات	15. تسهيل المساطر الإدارية والتجارة الخارجية	
3 • الترويج والدبلوماسية والسياسة الاقتصادية الدولية					
تدابير مرتبطة بالدبلوماسية والسياسة الاقتصادية الدولية					
16. تتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحسين مردوديتها	17. دعم السوق الداخلية كرافعة لتنافسية الإنتاج الوطني	18. تحسين قيادة واستغلال اتفاقيات التبادل الحر	19. تحقيق التقائية الجهاز الترويجي للمغرب		
تدابير متعلقة بالترويج					
20. إطلاق أعمال ترويجية	21. دعم وسائل المنظمات العمومية والخاصة المكلفة بالترويج للمغرب	22. تموقع المغرب كمحطة دولية لتنظيم المعارض الجهوية			
4 • الذكاء الاقتصادي					
23. إحداث هيئة وطنية للذكاء الاقتصادي	24. توفير المعلومات حول الفرص المتاحة	25. الاستفادة من مساهمة الخبراء المغاربة في الداخل والخارج في تنمية البلاد			

## 1 - تحقيق التجانس في السياسات القطاعية

أمام مظاهر القصور في مجال صياغة رؤية شاملة ومنسقة للفاعلين والاستراتيجيات، يبدو من الضروري العمل على بثّ دينامية على المستويين الاستراتيجي والإجرائي، تكون قادرة على دعم تجانس الاستراتيجيات القطاعية.

### 1. اعتماد مرجعية موحّدة، مع أفق زمني وشبكات أهداف مشتركة

من الضروري العمل على تحقيق الانسجام بين مجموع الإسقاطات من خلال أفق موحّد (2020 على سبيل المثال)، يضم في كل متجانس الآفاق الخاصة من جهة، والأغلبية الساحقة من الاستراتيجيات القطاعية من جهة ثانية، والعمل من أجل تحقيق التوافق، على المدى القريب، بين زمن المخططات القطاعية وزمن المالية العمومية، عبر التعجيل بالاستفادة منذ الآن مما جاء به القانون التنظيمي الجديد الخاص بقانون المالية LOLF<sup>1</sup>، بحيث تتم عملية تفعيل على مدى ثلاث سنوات كاملة. فهذا التفصيل يجب من الآن فصاعداً أن يتضمن المحاور القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات، مع ضرورة تفعيل جهوي لكل منها.

### 2. توطين جهوي للاستراتيجيات القطاعية

من التوصيات المقدمة في هذا الشأن، تفعيل السياسات القطاعية الوطنية على المستوى الجهوي، حسب مجموعة من التدابير المتكاملة: وضع آلية لاستقاء وتجميع المعلومة من الميدان، لبلورة كل استراتيجية على حدة، على أساس الخصوصيات والمؤهلات النوعية لكل جهة على حدة، ولكي تُدمج في تلك الاستراتيجيات منذ البداية المحاور الملائمة للتفعيل الجهوي، لأن المقاربة تتيح التوفر على قواعد لتتبع وتقييم السياسات الجهوية؛ وخلق أقطاب تنافسية متخصصة في مجموع الجهات؛ ووضع عقود-برامج جهوية<sup>2</sup>؛ واعتماد، بانتظام، مقاربة تشاركية مواطنية، بدءاً من بلورة البرامج إلى تقييمها، مع إشراك المواطنين والفاعلين في مراقبة الأداء العمومي.

### 3. وضع وتفعيل سياسة التقائية للموارد الاستراتيجية والمشاركة

إنّ غياب التشاور بين الفاعلين على مستوى الولوج إلى الموارد الاستراتيجية (النادرة) المشتركة<sup>3</sup> يعرّض هذه الموارد للاستحواذ من طرف فاعل أو فاعلين متعدّدين، وذلك حسب موقع التأثير والأولويات الراهنة ودرجة الاستعجال. لذلك، فمن المناسب وضع إطار إجرائي دائم، من خلال أمانة عامة أو أيّ بنية مستدامة أخرى، تأخذ في اعتبارها الأهداف العامة للتنمية، وكذا الأهداف المرتبطة بمختلف الاستراتيجيات القطاعية، مع تنسيق ذلك كله حسب أفق زمني واحد، وتنظيمه من خلال تحكيم على أعلى مستوى (مستوى رئيس الحكومة إن اقتضى الأمر ذلك). ومن شأن نظام للإعلام يدمج مختلف البرامج، ويدعم أهمّ وسائلها وإنجازاتها، أن يتيح للفاعلين اقتسام أهدافهم والرسم المشترك لمراحل تقدم مشاريعهم.

### 4. منهجية إبرام العقود-البرامج مع الدولة في مجال قيادة المؤسسات العمومية والجهات

هكذا، إذن، ستمكن الدولة، أو الجهة، أو المقاولات العمومية من تحديد الالتزامات والأهداف التقنية والاقتصادية والمالية المرصودة، والوسائل اللازمة لبلوغها، وأنماط تتبع تنفيذها، وتدمج فيها أيضاً آثار ذلك على التنمية. ومن الممكن بالموازاة مع ذلك الشروع في مراقبة إنجازات المؤسسات. وتكون هذه العقود البرامج موزعة ومفصلة كذلك على مدى ثلاث سنوات مكتملة.

1 - نص هذا القانون هو حالياً في اخر مراحل المصادقة.

2 - انظر تقرير المجلس الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والبيئي النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

3 - الماء والطاقة والعقار والموارد البشرية وتكوينها والبنيات التحتية والموارد المائية.

## 5. الإشراف على تنفيذ وتتبّع وتقييم الأوراش القطاعية

يتيحُ إحداث لجنة وزارية مشتركة، برئاسة رئيس الحكومة، ضمان التتبّع والتحكيم المستمرين، من أجل تفعيل منسجم للبرامج والاستراتيجيات المختلفة. وتجتمع اللجنة الوزارية المشتركة بصفة شهرية، وتكون مؤلفة من الوزارات ذات الطابع الالتقائي<sup>4</sup> والوزارات المسؤولة عن الاستراتيجيات القطاعية. ويتم إعداد الأشغال ومضامينها من قبل لجنة للتبّع، مع أمانة عامة دائمة يمكن وضعها تحت إشراف الكتابة العامة لرئيس الحكومة. كما أنّ تنظيم مؤتمر حكومي سنوي، مكلف بالتبّع والبرمجة الممتدة على مدى ثلاث سنوات، سيضمن التوافق والانسجام بين البرامج الاستراتيجية القطاعية وبرمجة الميزانيات القطاعية في إطار القانون التنظيمي الجديد للمالية. ولا يمكن ضمان استدامة هاتين الآليتين إلا من خلال المؤسسة التنظيمية.

## 6. تجميع السياسات العمومية في أقطاب موضوعاتية متجانسة

إنّ من شأن تجميع السياسات العمومية في أقطاب أنّ يضيف مزيداً من الوضوح على الخيارات الكبرى للسياسات العمومية، ويسهل التقاطع والتنسيق بين الفاعلين وبين الاستراتيجيات، ويشجّع التكامل بين القطاعات، ويضمن استدامة السياسات العمومية. أما الأقطاب المقترحة - على سبيل الاستئناس - فهي على الشكل التالي: الاقتصاد والانتاج، والبنيات التحتية والشغل، والتربية والبحث، والصحة والتضامن، والثقافة والتواصل، والعدالة، والأمن، والتعاون والعلاقات الدولية، والتنمية المستدامة والبيئة، مع العلم أنّ بالإمكان أنّ يستند هذا التوجه إلى بنية أخرى للقبطية، شريطة الاحتفاظ لها بانسجامها وسهولة أجزائها.

## II - التشاور والإشراك القوي للنسيج الإنتاجي

يجب أن يعمل القطاع الخاص على تطوير بنياته وهياكله، اعتباراً للدور المركزي الذي يقوم به في إعداد وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر. ويجب أيضاً أن يحظى بالدعم ويتمّ إشراكه في مختلف مسلسلات التبادل والتشاور. والشيء نفسه يصدّق على باقي الفاعلين الأساسيين في تنمية البلاد (من منظمات نقابية ومجتمع مدني ومنظمات غير حكومية)، لتمكينهم من تشكيل قوة اقتراحية في النقاش الاقتصادي والمجتمعي الذي تشهده بلادنا.

## 7. تعزيز القدرات الوطنية في مجال الموارد البشرية

يخصّ هذا الدعم في الآن نفسه الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص والمقاولات والنقابات والقطاعات الوزارية المعنية، وهو يقتضي: تكويناً مهنياً ذا جودة، في تلاؤم مع حاجيات النسيج الإنتاجي؛ وتعدد أعمال التكوين والتوجيه لصالح المقاولات، في ميدان تدخل كلّ منها أولاً، ثمّ في مجالات التقنيات التجارية<sup>5</sup>؛ وسياسة أكثر انخراطاً من قبل الدولة في مجال التحفيز على التكوين المستمرّ وتسهيله. وينبغي للقطاع الخاص أنّ يعبر عن مزيد من الإرادة والرغبة في المبادرة عبر أعمال منظمة مدروسة في هذا المجال، وكذا الجمعيات المهنية التي لها مسؤولية في دعم المقاولات المنخرطة فيها، وخصوصاً المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛ ودعم الموارد البشرية لقطاع التجارة الخارجية من أجل التكفل بالمفاوضات وتفعيل اتفاقيات التبادل الحرّ، مع تطبيق القانون حول الدفاع التجاري، وتنظيم تكوين لفائدة الموارد البشرية العمومية والخاصة يرمي إلى تحسين الخبرة الوطنية.

4 - الاقتصاد و المالية و الداخلية و الصناعة والشؤون الخارجية و غيرها .

5 - الذكاء الاقتصادي و اللغات الأجنبية والتنظيم القانوني وتقنيات التفاوض والمصادقة والاستفادة القصوى من المشاركة في المعارض أو غير ذلك.

## 8. إعادة هيكلة الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص

يجب أن تتوفر للقطاع الخاص القدرات والوسائل للمساهمة الفعالة في إعادة تحديد السياسات القطاعية. ولذلك، فمن المناسب وضع إطار قانوني نوعي للمنظمات المهنية، مع مستويات تمثيلية، بهدف دعم هذا القطاع ودعم قدراته ودوره المؤسسي.

من جانب آخر، سيكون من المفيد العمل على بثّ الدينامية في أدوار اللجان الدائمة ومجالس الأعمال الثنائية، والشروع في إحداث مجالس أعمال مع كل البلدان التي تربطها اتفاقيات تبادل حر مع المغرب، ولكن أيضاً مع البلدان التي يعاني الميزان التجاري المغربي عجزاً حياً، ووضع برامج لدعم قدرات المنظمات المهنية وبنياتها الدائمة.

## 9. إدماج النقابات ومنظمات المجتمع المدني في دعم السياسات القطاعية والدولية

يجب أن يتوفر الشركاء الاجتماعيون على الإطار القانوني الأكثر ملاءمة، من أجل هيكلة أمثل وعلاقة مفصلة أفضل للأدوار التي تعود إليهم، بصفتهم قوات اقتراحية وفاعلين. ومراجعة قانون الجمعيات، في إطار الحوار الوطني حول المجتمع المدني، ينبغي لها أن تأخذ أيضاً في اعتبارها المسؤوليات والانتظارات الجديدة على هذا المستوى.

## 10. تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص PPP وتوسيع دائرة أهدافها

إن وضع سياسة وطنية لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يطور علاقات التكامل بينهما، من خلال الحوار بين الفاعلين المعنيين بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع إطار قانوني قوي (عقود الشراكة)، وتوسيع الشراكات بين القطاعين لتشمل القطاعات غير التجارية. فبإمكان الشراكات بين القطاعين أن تقدم حلولاً مبتكرة وأن تساهم في الرفع من فعالية تنفيذ المشاريع الكبرى. وبهذا الصدد فإن التشاور بين الفاعلين المعنيين، في إطار لجنة وطنية للاستراتيجية تجمع بين القطاعين العام والخاص، تتيح ملاءمة الإطار القانوني للشراكات بينهما، وضمان شفافيته ونجاعته، وضمان تتبعه ميدانياً وتنسيقه.

## 11. تأهيل الجانب القانوني للمنظم للمعايير المغربية

يجب دعم الترسانة القانونية المغربية على مستوى معايير الصحة والسلامة والبيئة، وذلك بشراكة مع الهيئات المهنية، من أجل حماية تشمل المستهلك والإنتاج والسوق الوطنية معاً، والعمل في الوقت ذاته على ملاءمة تلك القوانين مع المعايير الدولية، وعلى وجه الخصوص مع الترسانة القانونية المعتمدة في الاتحاد الأوروبي، وخاصة في المجال الفلاحي والصناعي.

## 12. تشجيع ظهور مقاولات صغرى ومتوسطة وطنية بظلة وبروز قاطرات كفيلة بخلق دينامية كبرى في مسارها

تتطلب هذه المنظومة، التي تجعل المقاولات الصغرى والمتوسطة في صميم التنمية، تشجيع تطوير تجمعات المقاولات بتمكين المقاولات الأعضاء التي تقدم سلعها من أجل التصدير من صفة مقاولات مصدرة، مما سيمكن من مضاعفة العرض المغربي الذي يعتبر ذا حجم صغير جداً، ومن جعل الطلب العمومي رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>6</sup>، وإرساء قاعدة إلزامية الموازنة الصناعية والنقل التكنولوجي في المشاريع الكبرى، وتشجيع استثمار المقاولات في مجال البحث المنصب على التنمية، وإدراج هذا الأمر ضمن الأعمال القابلة للتمويل عبر عقود النمو للتصدير، وإعادة أعمال الاعتراف الوطني بالمقاولات المغربية البظلة<sup>7</sup>.

6 - طبقاً للرأي الذي أدلى به المجلس الاقتصادي والبيئي والاجتماعي؛ في إطار الاحالة الذاتية رقم 2012/7.

7 - يتعلق الأمر بتعزيز العرض القابل للتصدير بإعطاء الأولوية فيها القطاعات التي يتوفر فيها المغرب على امتياز تنافسي قائم أو محتمل؛ وباستهداف أولا في

### 13. ضمان ديمومة عقود النمو للتصدير وتوسيع قاعدة المستهدفين

سيستفيد المغرب الكثير عن طريق ضمان ديمومة هذه الإجراءات التحفيزية بعد تقييمها. ومن بين التعديلات المقترحة رفع الحواجز القائمة، وإدماج الاستثمارات في الخارج، ووضع برنامج خاص لمواكبة المقاولات المبتدئة.

### 14. خلق تحفيزات ضريبية وتعيين نظام التمويل والتأمين على الصادرات

من بين التوصيات المقدمة في هذا الإطار إقرار النظام القانوني والضريبي للمصدر غير المباشر، وخاصة عبر إعفاء المشتريات المحلية الموجهة للتصدير من الضريبة على القيمة المضافة، وتعيين نظام تمويل الصادرات والتأمين عليها بإعادة إقرار النسب التفضيلية على تمويل الصادرات (التمويل المسبق وتسبيق على عمليات الاقتراض في الخارج)؛ وتوسيع تغطية المخاطر المرتبطة بالخارج عن طريق الشركة المغربية لتأمين الصادرات، وخلق منتجات جديدة لضمان التأمينات والاستثمار في الخارج، وضمان الكفالات وضمان خطر التصنيع وتوقف السوق عن العمل والتأمين المشترك.

### 15. تبسيط المساطر الإدارية ومساطر التجارة الخارجية قدر الإمكان

تتحقق عملية تبسيط المساطر عن طريق إنشاء دار المصدر، بوصفه الشباك التجاري الوحيد الحقيقي؛ وتسريع وتيرة إجراء مشروع الشباك الافتراضي الوحيد لإجراءات التجارة الخارجية؛ وإلغاء تحقيق الإضاء بالنسبة إلى كل العقود التجارية، وتعويضه بتصريح الشرف خاضع لرسم إضافي مدمج تستفيد منه الجماعات المحلية ويحل محل واجب التبصر.

## III - الترويج والدبلوماسية والسياسة الاقتصادية الدولية

من شأن مضاعفة عدد الموارد المستعملة في الترويج لصورة المغرب ولحضوره الاقتصادي، وتحسين توظيفها الرّفَع من قدرة العرّض المغربي على استقطاب المستثمرين، وتحويل المغرب إلى قبلة للاستثمارات.

ويجدر في هذا الصدد:

### 16. مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحسين مردوديتها

ومن المفيد تعزيز هذا التوجّه الاستراتيجي، عبر الإجراءات الآتية:

- اعتماد مساع خاصة لربط العلاقات بمناطق ودول يسجل الميزان التجاري معها عجزاً، قصد اتخاذ إجراءات تسهل الولوج إلى هذه الأسواق، بهدف إعادة التوازن للمبادلات معها<sup>8</sup>، وتتطلب هذه الأعمال استعداداً كبيراً مسبقاً قبل أي لقاءات ثنائية بين المسؤولين الحكوميين المغاربة ونظرائهم من الدول الأخرى المعنية، مع إشراك ممثلي القطاع الخاص (مثل «الأبطال الوطنيين» والبنوك الوطنية ذات الحضور الدولي؛
- تثمين الموقع الجيو-استراتيجي للمغرب ومؤهلاته باعتماد صيغ متعددة مبتكرة. ويجدر أيضاً التركيز على وضعية المغرب كمركز مالي وأرضية لوجستيكية ومصدر فرص للخدمات المتعلقة بالاستثمارات والصادرات التي تستهدف أسواق إفريقيا الشمالية والوسطى والغربية، والبلدان المتوسطية، وأسواق أوروبا وتلك الواقعة في السواحل الشرقية الأمريكية. ويتعين هنا أساساً مضاعفة البعثات الموجهة (السوق/ الفئة المستهدفة) في مجال

التصدير للأسواق التي يرتبط المغرب معها بالاتفاقيات تبادل الحر أو التي تتطوي على مؤهلات نمو كبيرة مثل إفريقيا.  
8 - وخاصة مع الصين و الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

ترويج اسم المغرب في الخارج، بعد إعادة تحديد العناصر الإيجابية التي تخدم صورة المغرب، وتشكيل فريق من مستوى عالٍ لتسويق اسمه. ويتعين أيضاً اعتماد التشاور لتحديد الأهداف وخطط البعثات، لتفادي تعدد المتدخلين وازدواجية الاختصاصات وتداخلها، كما يقع أحياناً بين الاستثمار والتصدير والسياحة؛

• **العمل على الرفع من حجم التجارة الإقليمية، وخاصة بين البلدان المغاربية<sup>9</sup>**، عبر تخفيض كلفة المبادلات، وتحسين اللوجستيك، وتنسيق المبادلات، وتطوير العلاقات المباشرة بين فاعلي القطاع الخاص المغاربيين، وتحقيق تكامل أكبر بينهم لبلوغ الحجم المطلوب في مواجهة الأسواق المستهدفة، مما يمكن من اكتساب حصص أكبر عن طريق التكامل، تتجاوز حصة كل بلد على حدة؛

• **تطوير التعاون جنوب-جنوب<sup>10</sup> وتموقع المغرب كشريك استراتيجي من أجل توسيع دائرة التعاون جنوب-جنوب**، عبر حصر حاجيات بلدان الجنوب في مجال التعاون، واقتراح مشاريع تعاون انطلاقاً من تجربته في مجال الاستراتيجيات القطاعية<sup>11</sup>. ويجدر أن يأتي هذا العمل بالتساوق مع إعداد استراتيجية عمومية-خاصة لاكتساح أسواق إفريقية، وخاصة مع UEMOA و CEMAC. ويجب أن تتجاوز العلاقة بهاتين المنطقتين اتفاقيات التبادل الحر وإقامة أطر شراكات متقدمة.

#### 17. جعل السوق الداخلية رافعة لتنافسية الإنتاج الوطني عبر تشجيع مبادرات إنتاج عرض قادر على تعويض الواردات

يجب هيكلة السوق الداخلية وإخضاعها لمعايير الجودة، وحمايتها من الممارسات التي قد تمس باستقرارها وتمثل خطراً على المستثمرين<sup>12</sup>.

وقد يمثل تنظيم مناظرات في هذا الصدد مرحلة مهمة في أفق إغناء النقاش المذكور، وبناء مسعى قائم على التشاور، يحظى بانخراط واسع.

وبالموازاة مع هذا المسلسل، سيمكن التوجيه المأمول للطلب العمومي إلى جانب إجراءات تحفيزية أخرى، من استقطاب الاستثمارات الكفيلة بتغذية السوق الداخلية، عبر اقتراح عرض تنافسي لتعويض الصادرات.

#### 18. تحسين قيادة واستغلال اتفاقيات التبادل الحر

ومن التوصيات المقترحة في هذا الصدد اعتماد تدابير تستهدف تخفيض العجز التجاري واتخاذ إجراءات للدفاع التجاري:

• **محاربة تصريحات «الفوترة الناقصة» عند التصدير للقضاء على الممارسات التي لا تخدم التنافس الشريف**، عبر تعزيز اللجنة المشتركة العمومية الخاصة لمحاربة الفوترة الناقصة التي استأنفت أعمالها سنة 2013؛

• **توفير الخبرة الضرورية في مختلف القطاعات الحساسة (داخل الإدارات والقطاع الخاص)**، قصد التمكن من ضبط السعر النهائي للسلع المستوردة؛

• **إنجاز عمليات مراقبة مشتركة ومنسقة<sup>13</sup> للسلع المصدرة**؛ وتحديد القطاعات الحساسة، ووضع آليات لليقظة والحماية من إغراق الأسواق؛

9 - لا تمثل التجارة بين بلدان المنطقة سوى 2 بالمائة من التجارة الخارجية؛ هي أضعف حصة في العالم؛ وذلك رغم وجود اتفاقية تجارية بين هذه البلدان.

10 - إفريقيا وأمريكا الجنوبية و بلدان الخليج.

11 - على رأس القطاعات التي يمكن استهدافها الأشغال العمومية و السكن والصحة و تكنولوجيا الاعلام والتواصل و البشرية و التكوين والمالية و الصيدلة و الزراعات الغذائية و منتجات البحر و الصناعة الملاحية.

12 - الاقتصاد غير المهيكل و التهريب الذي يترتب عنه، وممارسات المنافسة غير الشريفة.

13 - مؤسسات عمومية و مؤسسات قطاعية.

• تعزيز مراقبة مصدر الواردات المستفيدة من النظام التفضيلي لفرض احترام الالتزامات التي تعهد بها مختلف الشركاء التجاريين للمغرب. وسيتم إنشاء لجنة وزارية مشتركة من تسيق تطبيق التشريعات الجاري بها العمل وطنيا ودوليا.

ولتحقيق كل هذه الأهداف، يجب استيفاء العديد من الشروط الأساسية: ضمان ثبات وتحصيل وتعزيز قدرات الوفود المكلفة بالتفاوض حول اتفاقيات التبادل الحر وتفعيلها، ومأسسة الهيئة المكلفة بالتفاوض وتفعيل اتفاقيات التبادل الحر وإمدادها بالكفاءات العالية الخبرة<sup>14</sup>. وفي هذا الصدد، يمكن تحويل اللجنة الاستشارية للواردات إلى لجنة للاتفاقيات التجارية.

وإضافة إلى ذلك، من الضروري جمع المعلومات التجارية<sup>15</sup> ونشرها، مع تنظيم دورات تكوينية، وإصدار دلائل حول اتفاقيات التبادل الحر لفائدة المقاولات.

#### 19. تحقيق التقائية تدخّلات الأجهزة المعنية بالترويج

من أجل خلق استراتيجية حقيقية في مجال علامة «المغرب» ولحسب فعالية أكبر، وتحقيق ترشيد الموارد، وضمان انسجام الخطابات التسويقية في الخارج، من الضروري تجميع الوكالة الوطنية للنهوض بالاستثمارات، والمركز المغربي للنهوض بالاستثمارات (مغرب تصدير)، ومغرب تسويق ومكتب المعارض للدار البيضاء داخل «قطب استراتيجي»، ويمكن توسيع هذا القطب ليشمل دار الصانع التقليدي والمكتب الوطني المغربي للسياحة.

ومن أجل الترويج لصورة المغرب ومنحه إشعاعا أكبر، يوصي المجلس، بالموازاة مع ذلك، بإنشاء مؤسسة صورة المغرب التي ستتكفل على وجه الخصوص بتسيق التواصل بين مختلف الفاعلين الوطنيين الأساسيين المعنيين بالسياسة التجارية لبلادنا وبين الفاعلين في الخارج.

#### 20. إطلاق تدابير ترويج جديدة بأثر قوية

يجب إعادة النظر في الأجهزة الترويجية للمغرب وإغناؤها:

- خلق علامة «المغرب» مصحوبة بدفتر تحمّلات وتتبع صارم لمراقبة الجودة؛
- وضع برنامج دائم للدعم التسويقي لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستجيب لمواصفات علامة «المغرب»؛
- إطلاق برنامج للتمويل التشاركي (crowdfunding) لتصدير المنتجات الجديدة، بمساعدة أرضيات إلكترونية مخصّصة لهذا الغرض<sup>16</sup>؛
- تنظيم تظاهرات وطنية ودولية؛
- إرسال بعثات للتسويق التنفيذي، عمومية وخاصة، للسعي إلى استقطاب أصحاب المشاريع؛
- إنشاء أرضية بيع عبر الأنترنت للمنتجات المغربية.

14 - كفاءات قانونية؛ وتجارية و تقنية مع التخصص حسب القطاعات؛ بدعم من الخبرة الخاصة.

15 - المعطيات حول الرواج التجاري و العقبات التعريفية وغير التعريفية والاتفاقيات التجارية.

16 - يستهدف هذا البرنامج المقاولات الصغرى الراغبة اختبار قدرات منتجاتها الجديدة على اكتساح الأسواق المولية.

## 21. تعزيز وسائل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص المكلفة بالترويج للمغرب

ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بما يلي: الرفع من الميزانيات المخصصة للترويج (الرسم المفروض على قيمة الواردات، الذي سينتقل من 0.25 بالمائة إلى 0.50 بالمائة من مبلغ الواردات، قد يساهم في تحقيق هذا الهدف)؛ واللجوء إلى التعاون الدولي للحصول على وسائل تمويل أعمال ترويج الصادرات؛ وتعزيز دور التمثيليات الاقتصادية لكي تتحول إلى قوة حقيقية لتسويق المغرب في الخارج: يجب أن تتوفر وكالة النهوض بالمغرب الجديدة على اثني عشر فرعا على الأقل مختصة في الأسواق الاستراتيجية بمقر لها في السفارات، إضافة إلى فروع أخرى داخل مندوبيات قطاع التجارة الخارجية، أو غرف التجارة، أو المراكز الجهوية للاستثمار.

وبالموازاة مع كل ذلك، يبقى من الضروري القيام بإعادة رسم أهداف بعثات جمعية المصدرين، مع الرفع من وسائلها. وستمثل مهامها في تمثيل المصدرين المغاربة، حمايتهم، ومداهم بالمعلومات، وتكوينهم والترويج لهم؛ ونمط تمويلها يجب أن يصبح أكثر تنوعاً<sup>17</sup>؛ وفي المدى المنظور، يجب على جمعية المصدرين أن تستهدف إنشاء مؤسسات مختصة في التكوين المستمر، وفي البحث، ومواكبة خلق المقاولات، واستحداث عدد أكبر من غرف التجارة ثنائية الأطراف، وخاصة مع الدول التي أبرم معها المغرب اتفاقيات للتبادل الحر، أو تلك التي تسجل معها مبادلاته عجزاً تجارياً.

## 22. جعل المغرب أرضية دولية لتنظيم المعارض الإقليمية

الهدف من هذا الإجراء استقطاب أكبر عدد ممكن من الفاعلين الدوليين، خاصة الزبناء والمستثمرين من بلدان UEMOA و CEMAC والبلدان المغاربية و CCG.

## IV - الذكاء الاقتصادي

### 23. إنشاء هيئة وطنية للذكاء الاقتصادي

تكون هذه الهيئة تابعة لرئيس الحكومة، مكلفة بتعزيز وتركيز وقيادة الذكاء الاقتصادي. وستنشط بها مهام اليقظة وحماية التراث المعلوماتي والمساعدة على اتخاذ القرار وتنشيط مسعى للتأثير. وتحرر تقارير منتظمة لليقظة متعددة الموضوعات، موجهة خاصة لفريق قيادة الإصلاحات، ولكن أيضاً الأقسام القطاعية وللمنظمات المهنية. ويمكنها في مرحلة ثانية أن تقدم معلومات وتحاليل تحت الطلب إلى مقاولات يركز عملها على مجال التصدير. ويجب، إضافة إلى ذلك، أن تتوفر على خلية مشتركة مع وزارة الصناعة متعلقة بقضايا ذكاء الأسواق وتتبع التجارة الدولية.

ويمكن أن يشكل المجلس الوطني للتجارة الخارجية نواة انطلاق هذه الهيئة، وفي هذا الصدد، ينبغي مراجعة إطارها القانوني لمأسسة هذه المهمة الأساسية والاستراتيجية بالنسبة إلى السياسة التجارية للمغرب. ويجب ربطها بشبكة مع باقي مصادر الذكاء الاقتصادي، لتعزيز المعلومات الصادرة عن مختلف المرابص الأخرى الموجودة في المغرب. وأخيراً، ستتوفر هذه الهيئة على أداة لممارسة الضغط ذي البعد التجاري. وستعمل كذلك على تنشيط مجموعة الأعمال القانونية للتأثير التي تمكن المغرب من احتلال مكانة متميزة لربح تلك الأسواق، لتتوفر لها إمكانية تعبئة الشبكة الدبلوماسية.

17 - خدمات مؤدى عنها وأعمال احتضان مع التوفر على عائدات عقارية.



#### 24. توفير المعلومات حول الفرص المتاحة

ويتحقق ذلك خاصة عبر تقاسم البحث والتحليل وتعميم طلبات العروض، حسب كل قطاع وكل بلد مستهدف على حدة، ونشرها بعدة لغات؛ وتعيين وترجمة مواقع الإنترنت لمؤسسات الترويج بلغات متعددة<sup>18</sup>؛ وتنظيم دعم للقطاعات و/أو المقاولات المعنية للموقع والتأثير في القرارات، على أساس المعلومات المحصل عليها والمحللة، المتعلقة بتطورات الحاجيات في الأسواق المستهدفة، وخاصة في إطار الإصلاحات الجارية أو المقرر إنجازها؛ وتوفير التشريع المغربي بعدة لغات، وخاصة بالإنجليزية. وستقدم مساعدة لإعداد هذه الأجوبة للاستشارات وطلبات العروض التي تعتبر مناسبة ومتلائمة مع الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين.

#### 25. إشراك أكبر للخبراء المغاربة في المغرب وفي الخارج في تنمية البلد

يتم ذلك عبر إشراكهم في بعثات للمصلحة العامة، وبلاستفادة من مغاربة العالم لخلق شبكات مهيكلت لتبادل المعلومات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

2014



## المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5  
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 5 38 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 5 38 01 03 50  
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma